

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أمحمد بوقرة *بومرداس*



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
أطروحة مقدمة من طرف
حبيبة حمودي
لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في:
شعبة: العلوم المالية والمحاسبية
تخصص: محاسبة ومالية

التمويل التاجيري ودوره في تدعيم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوقشت الأطروحة بتاريخ: 26 جوان 2024

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة بومرداس	أستاذ تعليم عالي	- أ.د. فريد بن طالبي
مشرفا	جامعة بومرداس	أستاذ تعليم عالي	- أ.د. خالد بن عمر
مشرفا مساعدا	جامعة بومرداس	أستاذ تعليم عالي	- أ.د. بلال شيخي
مناقشا	جامعة بومرداس	أستاذ تعليم عالي	- أ.د. نسيمة أوكيل
مناقشا	جامعة البليدة 2	أستاذ تعليم عالي	- أ.د. محمد قراش

الصفحة	المحتوى
	الشكر
	الإهداء
	المستخلص
I	الفهرس
IV	قائمة الجداول والأشكال
IX	قائمة الملاق والمختصرات
أ-ح	المقدمة
	الفصل الأول: الإطار العام للتمويل التاجيري
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية التمويل التاجيري
03	المطلب الأول: التمويل التاجيري المفهوم، النشأة والأهمية
14	المطلب الثاني: أنواع التمويل التاجيري
22	المبحث الثاني: أطراف التمويل التاجيري، شروطه ومقوماته
22	المطلب الأول: أطراف التمويل التاجيري محدداته وشروطه
28	المطلب الثاني: مقومات التمويل التاجيري
31	المبحث الثالث: التمويل التاجيري المخاطر، والمزايا والعيوب
31	المطلب الأول: المخاطر المرتبطة بالتمويل التاجيري
35	المطلب الثاني: مزايا وعيوب التمويل التاجيري
40	خلاصة
	الفصل الثاني: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستراتيجيات ادارتها
42	تمهيد
43	المبحث الأول: الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
43	المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
51	المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
55	المبحث الثاني: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكلها التمويلية
55	المطلب الأول: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
70	المطلب الثاني: المعوقات والمشاكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
75	المبحث الثالث: الإدارة الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
75	المطلب الأول: الإطار العام للإدارة الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
78	المطلب الثاني: الخيارات الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
85	خلاصة

	الفصل الثالث: التمويل التاجيري، صيغة تمويلية في إطار النظريات المفسرة للميكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
87	تمهيد
88	المبحث الأول: محددات الميكل المالي للمؤسسات في ظل النظريات المفسرة له
88	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للميكل المالي للمؤسسات
91	المطلب الثاني: محددات الميكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
96	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للميكل المالي للمؤسسات
96	المطلب الأول: النظريات المفسرة للميكل المالي في ظل التيارات التقليدية
105	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للميكل المالي في ظل التيارات المالية الحديثة
109	المبحث الثالث: التمويل التاجيري في إطار النظريات المتوافقة مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
109	المطلب الأول: النظريات المتعلقة بالميكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
116	المطلب الثاني: تدعيم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق صيغة التمويل التاجيري
127	خلاصة
	الفصل الرابع: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأفاق اعتمادها على التمويل التاجيري
129	تمهيد
130	المبحث الأول: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتجارب بعض البنوك وشركات التمويل التاجيري
130	المطلب الأول: احصائيات حول نشاط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
138	المطلب الثاني: البرامج والهيئات الداعمة لتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
153	المطلب الثالث: تجارب بعض البنوك وشركات التمويل التاجيري
158	المبحث الثاني: استبيان الدراسة
159	المطلب الأول: اجراءات استبيان الدراسة
167	المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات
181	خلاصة
183	الخاتمة
189	قائمة المراجع
205	الملاحق

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم التمويل التآجيري كأحد الطرق التمويلية الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نظرا للصعوبات التمويلية التي تواجهها هذه المؤسسات والتي تحول دون تحقيقها لأهدافها و تطويرها وجعلها قطاعا فعالا في الاقتصاد الوطني، بالرغم من كل البرامج والهيئات التي سخرتها الحكومة الجزائرية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها ليست كافية، فهذه الأخيرة تبحث عن التمويل البديل للطرق التقليدية، والتمويل التآجيري هو أحد الطرق التمويلية البديلة لها كونه مصدرا تمويلا مناسباً ويلبي احتياجاتها نظرا للخصائص التي يتميز بها والتي تنطبق على متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وكللت هذه الدراسة بالقيام بدراسة ميدانية في مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية العمومية والخاصة التي تتعامل بالتمويل التآجيري، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أن تتبنى التمويل التآجيري وتعتمده تمويلا بديلا في المستقبل، فقط ينقص وعي المؤسسات بهذا التمويل ومميزاته، لذا يجب القيام بدورات أيام تكوينية مفتوحة للتعريف به وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من اعتماده كنظام تمويلي لمشاريعها الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: التمويل التآجيري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مصدر تمويل، الاستثمار.

The objective of this study is to provide a financial funding as one of the modern funding methods for financing small and medium institutions in Algeria, given the funding difficulties faced by these institutions and making them possible to achieve their goals and develop and make them an effective sector in the national economy, despite the programs and bodies of the Algerian Government to support small and medium institutions, as they are not sufficient, the latter looking for alternative funding for traditional methods, and the funding is most appropriate to be a suitable funding source and satisfies its requirements in view of the characteristics that they are characterized and applicable to the requirements of small and medium institutions.

This study was done by carrying out a field study in a set of banks and public and private financial institutions dealing with deferred funding. This study concluded that small and medium-sized enterprises can discourage funding and provide alternative funding in the future, only the awareness of the institutions of such funding and its budgets must be made open to the definition and enabling small and medium institutions in Algeria to be adopted as a funding system for their investment problems.

Keywords : Leasing finance, small and medium enterprises, source of financing, investment.

Extrait

L'objectif de cette étude est de fournir un financement financier en tant que l'un des procédés de financement modernes pour financer des institutions petites et moyennes en Algeria, étant donné les difficultés de financement face à ces institutions et permettant d'atteindre leurs objectifs et de développer et de les rendre un secteur efficace dans l'économie nationale, malgré les programmes et les corps du gouvernement algérien pour prendre en charge de petites et moyennes institutions, étant donné qu'elles ne sont pas suffisantes, ces dernières recherchant un financement alternatif pour des procédés classiques, et le financement étant le plus approprié comme étant une source de financement appropriée et satisfaisant ses exigences compte tenu des caractéristiques qu'ils sont caractérisés et applicables aux exigences de petites et moyennes institutions.

Cette étude a été effectuée par réalisation d'une étude de champ dans un ensemble de banques et d'institutions financières publiques et privées ayant un financement différé. Cette étude conclut que des entreprises de petite taille et de taille moyenne peuvent décourager le financement et fournir un financement alternatif dans le futur, seule la conscience des institutions d'un tel financement et ses budgets doivent être rendus ouverts à la définition et permettre à des institutions petites et moyennes en Algeria d'être adoptées en tant que système de financement pour leurs problèmes d'investissement.

Mots Clés: Financement de crédit-bail, petites et moyennes entreprises, source de financement, investissement.

في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة التي شهدتها ساحة الأعمال الدولية وما شهدته من تطور تكنولوجي وتحرر من القيود والعراقيل لمختلف القطاعات الاقتصادية على الصعيدين المحلي والدولي وما نجم عنه من توجه عام نحو الاندماج في حركية الإقتصاد الدولي وتحرير للأسواق المالية واشتداد للمنافسة الدولية، فقد خلق هذا المحيط الدولي الجديد تحديا ميدانيا جديدا لاقتصاديات الدول النامية والذي يستدعي مواكبة تلك المستجدات الدولية وبعد دافعا قويا لنمو اقتصادياتها وذلك من خلال توسيع النشاط الإستثماري وتنويعه في مختلف قطاعاتها الاقتصادية.

وباعتبار أن المؤسسات الاقتصادية بمختلف أشكالها تمثل النواة الأساسية في النسيج الاقتصادي لمختلف دول العالم المتقدمة والنامية التي تساهم بخلق فرص العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية من جهة وخلق الثروة في الاقتصاد من جهة أخرى، فهي تعد محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء ومولدا لفضاء واسع لانتهاز الفرص المتاحة للإبداع التنظيمي وتجسيد جهود الابتكارات في أساليب الإنتاج والسلع والخدمات وإثبات المهارات المهنية وبلوغ الريادة في بيئة الأعمال المحلية والدولية.

أكدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى اقتصاديات العالم عن جدارتها الريادية في ساحة الأعمال الدولية مقارنة مع باقي أنواع المؤسسات، وذلك لما تتميز به من قدرة هائلة على التكيف مع مختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة الفعالة في إنتاج الثروة وخلق فرص العمل وخلقها فضاء واسع لاستغلال للكفاءات المهنية والإلمام بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية معا وتحقيق توازن بينهما والضالة النسبية لرأس مالها بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة والمساهمة في تعزيز قطاع التجارة الخارجية بزيادة حجم الصادرات وتقليل حجم الواردات، إلى جانب سرعة استجابتها لحاجات السوق وبعض الخصوصيات ذات الطابع المحلي والجهوي وبساطة هيكلها التنظيمي وديناميكيته الإنتاجية. وفي ظل الظروف التمويلية الصعبة التي تعيشها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى الدول النامية هناك التمويل التأجيري الذي يمكن إعماده أحد البدائل للقروض الكلاسيكية الطويلة والمتوسطة الأجل، والذي يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمستأجرة إمكانية الانتفاع من أصول معينة كالمعدات أو التجهيزات أو الآلات أو العقارات لفترة معينة.

وباعتبار أن الجزائر كغيرها من الدول النامية معنية أيضا بتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة منه لتفعيل النشاط الاقتصادي، فقد ساهمت بتهيئة البيئة القانونية المناسبة للارتقاء بهذا القطاع من خلال إصدار أول قانون توجيهي مرتبط مباشرة بنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و توفير العديد من البرامج والهيئات الداعمة لتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمرافقة لنشاطها، الأمر الذي أدى إلى اتساع رقعة نشاطها على مختلف القطاعات الاقتصادية وتزايد تعدادها.

وفي هذا الاطار فإن هذه الدراسة ستعالج موضوع "التمويل التاجيري ودوره في تدعيم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر".

1. إشكالية البحث

ومن خلال هذا العرض يمكن صياغة الإشكالية على النحو الموالي:

ما مدى مساهمة التمويل التاجيري في تدعيم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

وتتطوي هذه الإشكالية على جملة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة فيما يلي:

- ما هي الأطراف المتدخلة في عملية التمويل التاجيري؟
- ماهي المشاكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل تتوفر المقومات اللازمة للتمويل التاجيري لاتخاذ صيغة تمويلية فعالة في الجزائر؟
- ماهو موقع التمويل التاجيري كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ما مدى استجابة التمويل التاجيري لمتطلبات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟.

2. فرضيات الدراسة

بناء على الأسئلة الفرعية أعلاه، يمكن وضع الفرضيات الفرعية الآتية:

- **الفرضية 1:** يشترك في عملية التمويل التاجيري طرفين هما المؤجر أولا كطرف مالك للأصل المستأجر (البنوك أو مؤسسات التمويل التاجيري) والمستأجر ثانيا (شخص طبيعي أو معنوي) كطرف مستفيد من التمويل التاجيري أو الأصل المستأجر.
- **الفرضية 2:** تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشدة من ضعف قدرتها على التمويل الذاتي كما تعاني أيضا من عدم توافرها على الضمانات ذات القيمة الاقتصادية الكافية للحصول على التمويل البنكي.
- **الفرضية 3:** تتوفر في الجزائر المقومات اللازمة للتمويل التاجيري لاتخاذ صيغة تمويلية فعالة، وقد تحقق ذلك بتوافر كل من المقومات القانونية والمقومات المالية والمقومات النقدية والمقومات المحاسبية.
- **الفرضية 4:** يعتبر التمويل التاجيري بديلا تمويليا فعالا وخيارا متاحا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- **الفرضية 5:** يستجيب التمويل التاجيري في الجزائر بشكل كاف لمتطلبات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره صيغة تلبى احتياجاتها التمويلي دون الإخلال بهيكلها المالي.

3. أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذا البحث والذي جاء تحت عنوان " التمويل التاجيري ودوره في تدعيم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" في كون هذه المؤسسات في حاجة دائمة إلى مصادر تمويل مختلف مشاريعها الاستثمارية، وأصبحت تبحث عن مصادر تمويلية حديثة وبديلة للتمويل التقليدي، كون هذا الأخير لا يلبي احتياجاتها، ذلك نظرا لصعوبة الحصول عليه أو عدم توافقه مع المتطلبات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأمام هذا الوضع فإن التمويل التاجيري يعتبر من أهم مصادر التمويل الحديثة والأنسب لحل مشكلة التمويل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نظرا لتوافقه مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد ازدادت الحاجة للتمويل التاجيري كصيغة تمويلية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل إعطاء الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للتنويع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات.

4. أهداف الدراسة

إن الهدف من القيام بهذا الدراسة هو:

- محاولة إبراز دور التمويل التاجيري كمصدر تمويلي فعال وبديل لمصادر التمويل التقليدية
- إظهار أهم العراقيل والمشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة التمويلية منها والتي تقف كحاجز امام تطورها ونموها.
- إبراز مكانة التمويل التاجيري كصيغة تمويلية مناسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك للاستفادة منه وجعله مصدر تمويل أساسي لها نظرا لأن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح قطاع حيوي وذو مساهمة معتبرة في الدخل الوطني.

5. منهج الدراسة

تتطلب الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة استخدام منهجين اثنين متمثلين فيما يلي:

- **المنهج الوصفي:** يستخدم هذا المنهج بشكل غالب في الجانب النظري لوصف والإمام بالإطار العام للتمويل التاجيري إلى جانب خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطرق تمويلها.
- **المنهج التحليلي:** يستخدم هذا المنهج بشكل غالب في الفصل التطبيقي وذلك لتحليل واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتجارب بعض البنوك وشركات التمويل التاجيري، بالإضافة الى تحليل نتائج استبيان الدراسة المتمحورة حول التمويل التاجيري ودوره في تدعيم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

6. الدراسات السابقة

بعد التطرق والاطلاع على مختلف الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع يمكن ذكر بعضها كالآتي:

- دراسة سميرة مناصرة

قامت الباحثة بإعداد رسالة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير L M D بعنوان "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل التقليدي والتمويل المستحدث: دراسة حالة ولاية أم البواقي"، والتي نوقشت في 2015-2016، هدفت هذه الدراسة إلى تقديم واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل التقليدي والتمويل المستحدث بولاية أم البواقي، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج منها أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في التنمية، لذا تعد البديل الفعال للتنوع الاقتصادي والنهوض باقتصاديات مختلف الدول المتقدمة والنامية، كما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه عدة عوائق وتحديات تعيق مسار تطورها خاصة من ناحية التمويل، ويعد التمويل البنكي مصدرا بالغ الأهمية ضمن مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بالنسبة للدول النامية والتي من بينها الجزائر، غير أن الصعوبات الكثيرة والتي تعاني منها هذه المؤسسات تدفع البنوك للإحجام عن تلبية احتياجاتها المالية بما يزيد نوعا ما من مشكل تمويلها. لكن على الرغم من أهمية هذه الدراسة إلا أنها كانت محدودة في ولاية أم البواقي كحالة للدراسة.

- دراسة عمار زودة

قام الباحث بنشر مقال حول "التمويل التاجيري في الجزائر، واقعه ومتطلبات تطويره"، في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس من العدد الأول جوان 2018، قدمت هذه الدراسة بطاقة تعريفية عن صيغ التمويل التاجيري كأحد الطرق التمويلية للمشاريع الاستثمارية في الجزائر، ودراسة مختلف الجوانب القانونية والتنظيمية للتمويل التاجيري في الجزائر، وقد استنتج الباحث من خلال هذه الدراسة أن التمويل التاجيري من انجع الصيغ التمويلية وأحسنها للمؤسسات الاقتصادية التي تبحث عن تمويل لمشاريعها الاستثمارية في الجزائر، كما أكد على ضرورة توثيق المشروع الجزائري لعلاقة ربط قانونية بين أطراف عقد التمويل التاجيري، وذلك لضمان العيوب الخفية للأصول المؤجرة تأجيرا تمويليا.

وأنه على الحكومة الجزائرية بأجهزتها حث مؤسسات ترقية الاستثمار والإقراض على العمل بصيغة التمويل التاجيري لدفع عملية الإنتاج والنقل من حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناتجة من تفشي البطالة والركود الاقتصادي وتدني القدرة الشرائية.

وهذا ما تم التأكيد والتوسع فيه أكثر من خلال هذه الدراسة التي تعالج مختلف الجوانب والمقومات المالية والقانونية والسياسية للتمويل التاجيري، ومدى ملائمة كمصدر تمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– دراسة خالد بعاشي، إلهام عطاوي

تطرق الباحثان من خلال هذا المقال الذي جاء تحت عنوان "أهمية قرض الإيجار التمويلي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة المؤسسات الناشطة في ولاية تيارت)"، في مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17/العدد:1 (2022). لدراسة أهمية قرض الإيجار التمويلي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة مالكيها، حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها أن غياب الحاجة لتقديم الضمانات من طرف المؤسسات المستأجرة الناشطة في ولاية تيارت جعلها تتجه بقوة لاستخدام الإيجار التمويلي من وجهة نظر مالكي هذه المؤسسات، إضافة إلى سهولة إجراءات الإيجار التمويلي مكنت من احتلاله المرتبة الأولى في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناشطة في تيارت مقارنة بالقروض البنكية. وأظهرت أن الإيجار التمويلي يخفض من تكاليف التمويل ويوفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية تيارت سيولة مالية تستخدمها في أغراض أخرى. كما أن مالكي المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية تيارت يواجهون صعوبات في استخدام الإيجار التمويلي، ومن أكثر هذه الصعوبات نجد: غياب الثقة لدى المؤجرين، خوف المؤجرين من فشل المؤسسات المستأجرة وغياب كفاءة بعض مسيري المؤسسات.

– جمال معتوق، عماد بركان، إيمان كموش

قدم هذا المقال بعنوان "أثر التمويل الإيجاري على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة الخليج للتدريب والتعليم السعودية للفترة 2006-2021"، وتم نشره في مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 11/ العدد: 02 سنة (2022) جاء هذا البحث لإظهار أثر التمويل الإيجاري على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وتوصل إلى مجموعة نتائج من بينها ضرورة إعادة توجيه وتشغيل واستثمار أصول المؤسسة في مشاريع ذات عوائد مرتفعة في الأجل القصير والمتوسط، والعمل على زيادة موارد المؤسسة القصيرة الأجل أو التخفيض من احتياجاتها المقابلة لها، مما يحدث توازن في دورة الاستغلال، ويعمل على التقليل من اجمالي المصاريف، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الأرباح السنوية الصافية.

إضافة إلى ما جاء في هذا المقال سنتطرق هذه الدراسة إلى دراسة الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميته وتأثيره على تحديد الأساليب المثلى لتمويلها عن طريق اعتماد التمويل التأجيري لتدعيم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع تقديم كيفية تمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تطوير تعاملها بالتمويل التأجيري والاستفادة منه بشكل كبير لتطوير نشاطها بصفة خاصة ودعم الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

7. تقسيمات البحث

حتى يتم الإلمام والإحاطة بكل جوانب هذا البحث سيتم تقسيمه إلى أربع فصول، وهي كالآتي:

- **الفصل الأول:** جاء تحت عنوان "الإطار النظري للتمويل التاجيري" وقد قسم إلى ثلاث مباحث كما يلي:

تطرق المبحث الأول إلى ماهية التمويل التاجيري من خلال تقديم مختلف المفاهيم المحلية والدولية التي تعرف التمويل التاجيري، إضافة إلى نشأة هذا التمويل وماهي المراحل التي مر بها حتى وصل إلى ما هو عليه الآن من تطور، وأبرز الخصائص التي تميزه عن طرق التمويل الحديثة الأخرى. كما يشرح هذا المبحث مختلف أنواع التمويل التاجيري وأهم الفروقات الموجودة بينها.

والمبحث الثاني جاء تحت عنوان مقومات التمويل التاجيري، فقد قدم الأطراف المساهمة في التمويل التاجيري، إلى جانبهم الشروط التي يجب أن تتوفر في عقد التمويل التاجيري كما تعرض إلى مختلف محدداته، وفي الأخير تعرض أيضا إلى مقومات التمويل التاجيري وهي المقومات القانونية، المقومات النقدية، المقومات المالية والمقومات المحاسبية.

أما المبحث الثالث وعنوانه التمويل التاجيري المخاطر، والمزايا والعيوب، تحدث عن المخاطر المتعلقة بالتمويل التاجيري، بالإضافة إلى مزاياه التي يتميز بها كوسيلة تمويل، وكذلك العيوب التي تتخلله.

- **الفصل الثاني:** جاء تحت عنوان "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طرق تمويلها واستراتيجيات إدارتها"، وقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية هي كالآتي:

المبحث الأول جاء تحت عنوان الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدم مختلف المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدم أهم الخصائص المتعلقة بها، كما تطرق إلى أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصنفها حسب طبيعة منتجاتها، وكذلك حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه، وحسب توجهها وإمكانيتها وكذا شكلها القانوني.

المبحث الثاني قدم طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعرض إلى تقديم طرق التمويل التقليدية أو الكلاسيكية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلبية حاجاتها التمويلية، إضافة إلى طرق التمويل الحديثة والمتنوعة التي يمكن للمؤسسات الصغيرة الاعتماد عليها في توفير رأس المال الذي تحتاجه لتمويل مشاريعها الاستثمارية والإنتاجية. وأهم المعوقات والمشاكل التمويلية التي يمكن أن تتعرض لها لتوفير مصادر التمويل اللازمة لاستمراريتها وتطورها.

أما المبحث الثالث فقد جاء تحت عنوان الإدارة الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث عالج هذه المبحث تعريف الإدارة الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم الخيارات الاستراتيجية التي يمكن اعتمادها في إدارتها وتسييرها.

- **الفصل الثالث:** جاء تحت عنوان "التمويل التآجيري كصيغة تمويلية في إطار النظريات المفسرة للهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، وينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي كالآتي:

المبحث الأول الذي تعرض إلى محددات الهيكل المالي للمؤسسات في ظل النظريات المفسر له قدم الإطار المفاهيمي للهيكل المالي للمؤسسات بصفة عامة، أهم المناهج المعتمدة فيه، كما أبرز أهم المحددات التي تتدخل وتتحكم في تحديد الهيكل المالي للمؤسسة بمختلف جوانبها.

المبحث الثاني جاء تحت عنوان النظريات المفسرة للهيكل للمؤسسات والتي تنقسم بدورها إلى قسمين النظريات المفسرة للهيكل المالي في ظل التيارات التقليدية، والنظريات المفسرة للهيكل المالي في ظل التيارات المالية الحديثة.

أما المبحث الثالث فقد جاء تحت عنوان التمويل التآجيري في إطار النظريات المتوافقة مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وينقسم هذا المبحث إلى جزئين الجزء الأول تطرق إلى النظريات المتعلقة بالهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتناسب مع طبيعة هذه المؤسسات، أما الجزء الثاني فخصص لتقديم كيفية تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق صيغة التمويل التآجيري.

- **الفصل الرابع:** جاء تحت عنوان "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآفاق اعتمادها على التمويل التآجيري، والذي يتضمن مبحثين.

المبحث الأول يعرض واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إذ يقدم مجموعة من الاحصائيات التي تبين تطورها ومختلف المعايير المتدخلة في توزيعها على قطر التراب الوطني، إضافة إلى تجارب بعض البنوك والمؤسسات المالية التي تتعامل بالتمويل التآجيري

أما المبحث الثاني فيقدم دراسة ميدانية حول التمويل التآجيري ومدى إمكانية اعتماده كأحد مصادر تمويل الحديثة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا فعلا في التنمية الاقتصادية، فمعظم الدول المتقدمة تعتمد على هذا القطاع بشكل كبير لما له من دور أساسي في خلق مناصب الشغل وخلق توازن بين القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي جعل معظم الدول تسعى إلى تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الدول النامية التي هي في أمس الحاجة لتنمية اقتصادها وتطويره. والجزائر كغيرها من الدول النامية أصبحت تهتم بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعمه، كونه من القطاعات المعول عليه في تدعيم الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، وقد تم ذلك من خلال إصدار قوانين توجيهية وتسطير برامج وإنشاء هيئات لدعم مشاريع المؤسسات الصغيرة وتشجيعها على الاستمرار والتطور، ومعالجة مختلف المشاكل التي تعاني منها وأهمها مشكلة التمويل.

خصوصا أن حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل من البنوك والمؤسسات المالية تتخلله الكثير من العقبات والمصاعب الميدانية، سواء كانت متعلقة بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ذاتها أو المؤسسة الممولة أو بالمحيط الخارجي، الأمر الذي جعلها تبحث عن مصادر تمويلية أخرى بديلة وأقل تكلفة، وتتاسب مع خصائصها، وأحسن بديل هو طرق التمويل الحديثة بمختلف أنواعها، كالتمويل برأس المال المخاطر، الفاكторинг، التمويل الإسلامي، وكذلك التمويل التاجيري الذي يعتبر الأنسب لها من حيث احتياجاتها، ففي غالب الأحيان المؤسسات الصغيرة تكون بحاجة إلى معدات وأصول معينة لإتمام مشاريعها الاستثمارية وليس إلى تمويل نقدي.

وقد كان الهدف من القيام بهذه الدراسة هو تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تعاني منها والتي تحول دون تحقيق أهدافها، والتي تكون معظمها مشاكل تمويلية، وتقديم الحلول المناسبة للقضاء على مشكلة التمويل وذلك باعتماد التمويل التاجيري كمصدر تمويل حديث وبديل لمصادر التمويل التقليدية من أجل تطويرها وتوسيع نشاطها الاستثماري على الصعيد الوطني وتشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعله قطاعا رائدا ومساهما في تنمية الاقتصاد الوطني.

نتائج الدراسة

من خلال التطرق إلى دراسة التمويل التاجيري ودوره في تدعيم التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تبين لنا مجموعة من النتائج هي كالآتي:

- لا تقتصر شروط التمويل التاجيري على الشروط الموضوعية فقط والمتمثلة في الرضا بين المتعاقدين، أي تكون لديهم الرغبة الكاملة والخالية من أي عيب، إضافة إلى وجوب الأهلية القانونية اللازمة لإبرام العقد، وإنما تتسع أيضا إلى شروط شكلية وتعرف أيضا بالشروط الإلزامية والتي تتعلق بالتمويل التاجيري كغيرها من العقود والكتابة، الشهر وهو التقيد في السجل، إضافة إلى المحل وهو

موضوع عقد التمويل التأجيري ويجب أن يكون قانونيا ويوجد أيضا السبب والذي يشترط فيه ألا يكون مخالفا أو مخالفا للنظام العام والآداب العامة.

- لا يجد التمويل التأجيري سبيلا إلى النجاح إلا باعتماده على جملة من المقومات والمتمثلة في المقومات القانونية المتمثلة في المراسيم والتشريعات التي يصدرها المشرع لتسهيل التعامل به كتقنية تمويل قائمة بحد ذاتها له قوانين وتنظيمات خاصة للتعامل به ، إضافة إلى المقومات المالية التي تقدم التحفيزات المالية للتعامل بالتمويل التأجيري كصيغة تمويلية ، إلى جانب المقومات النقدية تتأخذ من التمويل التأجيري كأحدى المتغيرات لرسم سياسة نقدية ، إضافة إلى المقومات المحاسبية التي تنظمه وتسهل العمل به، فهي أساسية ولا بد من توفرها حتى يتم التعامل بكل شفافية ويستغل بأحسن طرق ممكنة سواء من جانب المؤجر أو المستأجر، ويعود بالنفع على جميع الأطراف المشاركة فيه.

- يعتبر التمويل التأجيري والمخاطر متلازمان، فهناك مخاطر متعلقة بعقد التمويل التأجيري و أخرى تخص المؤجر ومخاطر تتعلق بالمستأجر كون هؤلاء هم أطراف العقد، فمثلا عدم وفاء المنتج أو المؤجر بتسليم الأصل المتفق عليه في الوقت المناسب وبالمواصفات المطلوبة بسبب إفلاسه، أو إفلاس الوسيط المالي وعدم وفائه بالالتزامات أما المنتج، أو ارتفاع تكلفة القسط الإيجاري على المستأجر فيكون هذا الأخير غير قادر على تسديدها إضافة إلى تحمله تكاليف الصيانة وغيرها من التكاليف، كما يمكن أن يتعرض عقد التمويل التأجيري لمخاطر أخرى تؤثر عليه كالمخاطر التشغيلية والتي تمس نشاط المؤسسة أو نقص المرونة التمويلية التي تحول دون حصول المؤسسة على احتياجاتها المالية فالمقرض دائما يبحث عن المرونة المالية للمؤسسة وكدى قدرتها على تسديد ديونها.

- حققت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الساحة الاقتصادية لمختلف دول العالم نتائج إيجابية وفعالة نظرا لخصائصها التي تميزها عن باقي المؤسسات، فرأس مالها منخفض مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، كما أن ملكيتها فردية أو عائلية فكلما كان رأس المال منخفضا بإمكان الشخص امتلاك مشروع يتماشى وقدراته ومهاراته التنظيمية والإدارية، كما أنها تساهم في الحد من أزمة البطالة فنشاطها لا يحتاج إلى شهادات جامعية فالخبرة تكفي لأن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطها حرفي أو مهني، إضافة إلى ذلك فصغر حجمها وقلة تخصصاتها تكسبها مرونة في التكيف مع الأوضاع الاقتصادية، وتكسب سرعة في الاستجابة لمتطلبات السوق وغيرها من الخصائص التي تجعلها متبناة من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة أكثر من المؤسسات الكبيرة.

- تتسع طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى طرق كلاسيكية وتتمثل في نوعين أساسيين التمويل الداخلي الذي يكون عادة عند بداية نشاط المؤسسة يتضمن التمويل الذاتي والمدخرات الشخصية للمالكين والأرباح المحتجزة وغيرها من طرق التمويل الداخلية ، إضافة إلى التمويل الخارجي الذي يتجسد في التمويل البنكي أو اللجوء إلى قروض المدة و هي أقل خطرا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة التمويل عن طريق الأسهم بمختلف أنواعها، كما أن هناك طرق تمويلية حديثة ظهرت لتلبية

حاجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل التمويل عن طريق رأس المال المخاطر، التمويل بعقد تحويل الفاتورة، كذلك يوجد التمويل الإسلامي وهذا النوع من التمويل منتشر أكثر في الدول العربية، وكذلك التمويل التأجيري والذي يتم عرضه بالتفصيل في هذه الدراسة.

- يتأثر الهيكل التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من العوامل الداخلية منها الحجم، المردودية، معدل النمو، درجة استقرار مبيعات المؤسسة، قدرة التحكم والسيطرة على نشاط المؤسسة، المرونة وغيرها من العوامل التي تؤثر في تحديد الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تختلف من مؤسسة إلى أخرى وكذلك حسب الأهداف المؤسسة ونوع نشاطها، ووضعية السوق الذي تنشط فيه.

- يتناسب التمويل التأجيري كصيغة تمويلية حديثة مع بيئة احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لامتيازاته التي يتميز بها فهو يعتبر بديل تمويلي مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو مصدر تمويل جيد وبديل للقروض التقليدية وتلبي حاجيات المؤسسات الصغيرة، ففي معظم الحالات تحتاج إلى معدات وأصول للقيام بمشروعها الاستثماري، وهذا ما يوفره لها التمويل التأجيري، فهو يوفر التمويل الكلي للاستثمار، ويمنحها امتيازات جبائية، ويخلصها من مشكلة الضمانات التي تقف دائما أمام حصولها على التمويل وكذلك يحسن من قدراتها على الاستدانة ويوفر سيولة مالية لإتمام نشاطات أخرى متعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نتائج اختبار الفرضيات

وبعد القيام بالدراسة حول التمويل التأجيري ودوره في تدعيم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تم الإجابة على فرضيات الدراسة المطروحة سابقا، وتم التوصل إلى ما يلي:

- **نتيجة اختبار الفرضية 1:** التي مضمونها هو " يشترك في عملية التمويل التأجيري طرفين هما المؤجر أولا كطرف مالك للأصل المستأجر (البنوك أو مؤسسات التمويل التأجيري) والمستأجر ثانيا (شخص طبيعي أو معنوي) كطرف مستفيد من التمويل التأجيري أو الأصل المستأجر".

إذ توصلت هذه الدراسة أن عملية التمويل التأجيري لا يقتصر أطرافها فقط على المؤجر كطرف مالك للأصل المستأجر (البنوك أو مؤسسات التمويل التأجيري) والمستأجر (شخص طبيعي أو معنوي) كطرف مستفيد من التمويل التأجيري أو الأصل المستأجر، وإنما يشترك فيها المورد أيضا كطرف أساسي ثالث، باعتبار الطرف الذي يتولى مهمة تسليم الأصل المطلوب من طرف المؤجر، مع احترام جميع الشروط المحددة بالمعايير والمقاييس المتفق عليها بين المؤجر والمستأجر، وهو ما ينفي صحة الفرضية الأولى.

- **نتيجة اختبار الفرضية 2:** التي مضمونها هو " تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشدة من ضعف قدرتها على التمويل الذاتي كما تعاني أيضا من عدم توافرها على الضمانات ذات القيمة الاقتصادية الكافية للحصول على التمويل البنكي".

إذ توصلت هذه الدراسة أن المشاكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المذكورة في الفرضية أعلاه غير مكتملة باعتبارها تمثل فقط مجموعة المشاكل التمويلية المتعلقة بالمؤسسة (المشاكل الداخلية)، وبذلك فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني أيضا من مشاكل تمويلية متعلقة بالطرف الممول ك شروط التمويل البنكي أو محدودية القطاعات الممولة، كما تعاني أيضا من مشاكل تمويلية مرتبطة بالمحيط الخارجي كغياب التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية مع عدم وجود لدى بعض اقتصاديات دول العالم مؤسسات متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب المشاكل المتعلقة بالصيغ والإجراءات الإدارية والخبرات الفنية، وهو ما ينفى صحة الفرضية الثانية.

- **نتيجة اختبار الفرضية 3:** التي مضمونها هو " تتوفر في الجزائر المقومات اللازمة للتمويل التأجيري لاتخاذ صيغة تمويلية فعالة، وقد تحقق ذلك بتوافر كل من المقومات القانونية والمقومات المالية والمقومات النقدية والمقومات المحاسبية".

وفقا لنتائج تحليل إجابات عينة الدراسة حول المحور الأول من الاستبيان المتضمن 9 فقرات متعلقة بمدى توافر المقومات اللازمة لتطبيق التمويل التأجيري في الجزائر فقد أفرزت نتائج اختبار T-test أنه فعلا تتوفر في الجزائر المقومات اللازمة لتطبيق التمويل التأجيري، وذلك باعتبار أن قيمة t المحسوبة (13,645)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية (2,001)، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

- **نتيجة اختبار الفرضية 4:** التي مضمونها هو "يعتبر التمويل التأجيري بديلا تمويليا فعالا وخيارا متاحا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر".

وفقا لنتائج تحليل إجابات عينة الدراسة حول المحور الثاني من الاستبيان المتضمن 10 فقرات متعلقة بمكانة التمويل التأجيري كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فقد أفرزت نتائج اختبار T-test أنه التمويل التأجيري يعتبر فعليا كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك باعتبار أن قيمة t المحسوبة (11,733)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية (2,001)، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

- **الفرضية 5:** التي مضمونها هو " يستجيب التمويل التأجيري في الجزائر بشكل كاف لمتطلبات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره صيغة تلبى احتياجاتها التمويلي دون الإخلال بهيكلها المالي".

وفقا لنتائج تحليل إجابات عينة الدراسة حول المحور الثالث من الاستبيان المتضمن 10 فقرات متعلقة بمدى استجابة التمويل التأجيري لمتطلبات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فقد أفرزت نتائج اختبار T-test أنه التمويل التأجيري يعتبر فعليا كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك باعتبار أن قيمة t المحسوبة (14,150)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية (2,001)، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة.

توصيات الدراسة

انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات التي تكون امتداداً لهذه الدراسة، وتحت على اعتماد التمويل التاجيري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتكون مواكبة للتطورات الراهنة التي تصب كلها في صالح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وهي كالاتي:

- يجب على البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة التي تتعامل بالتمويل التاجيري من نشر ثقافة التعامل بالتمويل التاجيري والتعريف به أكثر لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال القيام بحملات إخبارية وتنظيم ندوات وأيام تكوينية مفتوحة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لتعريفهم بامتيازات التمويل التاجيري وأهميته، كتقنية تمويل حديثة وفعالة بالنسبة لهذه المؤسسات وماهي الامتيازات التي يمكن أن تتحصل عليها عند اعتماده كنظام تمويل لمشاريعها الاستثمارية
- على الدولة الجزائرية تقديم التحفيزات والامتيازات الجبائية والاعفاءات الضريبية وتسهيل اجراءات التعامل بالتمويل التاجيري، حتى تحفز أكثر على اعتماده كتقنية تمويل بديلة وفعالة لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية خاصة تلك المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في استخدام التمويل التاجيري كصيغة تمويلية، وخاصة تلك التي نظامها الاقتصادي يشبه النظام الاقتصادي الجزائري حتى يتم تعزيز نشاط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.
- ضرورة إقدام مختلف البنوك الخاصة والعامة وكذلك المؤسسات المالية على التعامل بالتمويل التاجيري وعرضه على الزبائن وتقديم مختلف التحفيزات التي تشجعهم على تعامل به كتقنية تمويل حديثة وبديلة للتمويل التقليدي.

آفاق الدراسة

من أجل إثراء هذه الدراسة مستقبلاً يمكن فتح المجال لمعالجة مواضيع أخرى مكملة، وذلك باقتراح إعداد دراسات في المواضيع الآتية:

- واقع تطبيق النظام الجبائي والتشريع الجزائري المتعلق بالتمويل التاجيري في الجزائر.
- آفاق اعتماد التمويل التاجيري كتقنية تمويل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- واقع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالتمويل التاجيري في الجزائر.
- أهمية الإدارة الاستراتيجية في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- اعتماد رأس المال المخاطر كأحد طرق التمويل الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني.
- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد القطاعات الفعالة والبديلة لقطاع المحروقات.
- أهمية طرق التمويل الحديثة ومدى اعتمادها من قبل المؤسسات الاقتصادية.

1. اسماعيل حسن، التأجير التمويلي للأصول والمعدات كأحد وسائل التمويل، برنامج صيغ الاستثمار الإسلامية، المصرف الإسلامي للتنمية الدولي القاهرة 2000.
2. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.
3. رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مطابع الدار الهندسية/القاهرة، مصر، 2008.
4. رشا سيروب، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية سوق الاوراق المالية كخيار تمويلي، دراسات اقتصادية، مداد مركز دمشق للأبحاث والدراسات، سورية، 2018.
5. شاكِر عبد السلام نبيل، موضوعات خاصة في: الإدارة المالية، كتاب إلكتروني مأخوذ عن شاكِر عبد السلام نبيل، موضوعات خاصة في: الإدارة المالية، كتاب إلكتروني مأخوذ عن موقع WWW.Kotobarabia.com
6. عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، مصر.
7. عبد الرزاق خليل، نعيمة عدي، قرض الإيجار (leasing) في الجزائر في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، العدد الثاني، السنة الثانية 2011.
8. عزت فتاوي، أساسيات في النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، مصر، 2005.
9. فايز جمعة صالح، محمد على عبد الستار، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد، عمان، الأردن، 2006.
10. فايز حداد، الإدارة المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
11. فائق شقير وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، جزء الثاني، الأردن، 2000.
12. محمد أيمن عزت الميداني، الإدارة التمويلية، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية، 1999.
13. محمد أحمد دريد، الاستثمار قراءة في المفهوم والانماط والمحددات، دار لمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
14. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للطبع والنشر، الاسكندرية، مصر، 2000.
15. محمد عبد العزيز، محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 1997.
16. محمد هيكَل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
17. محمود فهمي، وآخرون، التأجير التمويلي الجوانب القانونية والمحاسبية والتنظيمية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية صالة بيع المطبوعات الحكومية، ميدان الاوبرا، القاهرة مصر، 1997.
18. مصطفى رشد شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1999.
19. منير ابراهيم الهندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر 1998.
20. رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، مصر، 2008.
21. ناجي بن حسين، أفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الاقتصاد والمجتمع، مخبر البحث: المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع.
22. نجوى ابراهيم البدالي، عقد الإيجار التمويلي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2005.

23. هاني محمد دويدار، النظام القانوني للتأجير التمويلي " دراسة نقدية في القانوني الفرنسي"، دار الجامعة الجديدة، للنشر، الإسكندرية، 1994.

ثانيا: المذكرات

1. أحمد توفيق بارود، معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية، دراسة تطبيقية على المؤسسات غير المصرفية العاملة في فلسطين، قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية- غزة- فلسطين، 2011.

2. أحمد ضيف الله، أثر مصادر التمويل على نجاعة المشاريع الاستثمارية دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان 2006-2007.

3. أحمد مصطفى الهندي، العوامل المؤثرة في حجم الإيجار التمويلي لشركات المقاولات والانشاءات في الأردن "دراسة اختبارية"، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2013.

4. أشرف عادل محمود إسماعيل، محددات الهيكل المالي وأثرها على هيكل رأس المال للشركات الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية -جامعة الأزهر - غزة، فلسطين، 2016.

5. أمال بن بريح، عقد الاعتماد الإيجاري كألية قانونية للتمويل، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، 2015

6. أمال بن عيشي، دور عقد تحويل الفاتورة في تمويل وتحصيل الحقوق التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام فرع التنظيم الاقتصادي، جامعة قسنطينة 1، 2013/2014.

7. أمينة حنفي، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق -دراسة حالة الجزائر -، أطروحة لنيل شهادة- دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018/2019.

8. أنفال حدة خبيزة، تأثير الهيكل المالي على إستراتيجية المؤسسة الصناعية دراسة حالة ك مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب GMS - بسكرة- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة امحمد خيضر -بسكرة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011/2012.

9. إيمان غرزولي، البدائل الاستراتيجية: مدخل لتحقيق المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مؤسسة K-PLAST سطيف، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس-سطيف- الجزائر، 2009/2010.

10. بخته حداد، ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي الجزائري، دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة- جامعة الجزائر سابقا، الجزائر، 2008/2009.

11. بلال شيخي، تطور أداء أسواق الأوراق المالية المغربية الواقع والآفاق، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2011.

12. خالد طالبي، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.

13. رشيد بوكساني، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2006.

14. سليمة هالم، هينات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تقييمية للفترة 2004-2014)، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2017.

15. سماح طلحي، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لحالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر 2014/2013.
16. سماح طلحي، قرض الإيجار واشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مانتجمنت المؤسسة، أم البواقي، الجزائر، 2007/2006.
17. سملاي يحضيه، أثر التسيير الإستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (مدخل الجودة والمعرفة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية تخصص التسيير، جامعة الجزائر، 2003، 2004.
18. سميرة مناصرة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل التقليدي والتمويل المستحدث دراسة حالة- ولاية أم البواقي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي- الجزائر، 2016/2015.
19. سوسن زيرق، مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية بولاية سكيكدة 2010-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص: مالية المؤسسة، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، 2017-2016.
20. سيد علي بلحمري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، جانفي 2006.
21. عادل لعجالي، دور تحليل الموارد والكفاءات في تحديد استراتيجيات نمو المؤسسة دراسة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة، جامعة فرحات عباس- سطيف-، الجزائر، 2012/2011.
22. عبد الحفيظ ميلاط، النظام القانوني لتحويل الفاتورة، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012 201.
23. عبد السميع رونية، تسيير المؤسسات التي تواجه صعوبات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، علوم تسيير، جامعة باتنة، 2004-2003.
24. عبد الله قروي، معوقات تطبيق الإيجار التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017-2016.
25. عبير بوضياف، سوق الأوراق في الجزائر، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدراسات العليا المتخصصة PGS، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007.
26. عصام بوزيد، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة بنك البركة الجزائري- مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، الجزائر، 2010/-200.
27. علي غزيباون، أساليب تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التحديات الاقتصادية العالمية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة احمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2015/2014.
28. عليوي نشأت حكمت، أثر الرفع المالي على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط - عمان - الأردن، 2019.
29. عيسى بخيت، طبيعة عقد الإيجار التمويلي وحدوده القانونية - دراسة مقارنة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق في إطار مدرّة الدكتوراه تخصص عقود ومسؤولية، كلية الحقوق، جامعة احمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2011/2010.
30. غنية بوربيعة، محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة -دراسة حالة مؤسسة- الأشغال والتركيب الكهربائي فرع سونغاز، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011.

31. فاطمة الزهرة صرصار، استراتيجيات المنظمات العالمية – دراسة حالة لمجموعة من الشركات العالمية-، أطروحة دكتوراه في العلوم، ابو بكر بالفايد-تلمسان، الجزائر 2018/2017.
32. فاطمة الزهرة عايب، حاضنات الأعمال كآلية لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار- دراسة حالة مجموعة من حاضنات الأعمال في الجزائر-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، جامعة فرحات عباس سطيف-، الجزائر، 2019/2018.
33. كاتية بوروية، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2018/2017.
34. كمال الدين حنان، جمال ضيان، عقد التأجير التمويلي وتطبيقاته المعاصرة "دراسة فقهية"، قدم هذه البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه المقارن، من كلية الشريعة والقانون في جامعة الإسلامية- غزة- فلسطين 2015/1436م
35. كمال مطهري، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران الجزائر، 2012/2011.
36. كنزة باية شرابي، العوامل المحددة لبناء الهيكل المالي للمؤسسة – حالة عينة من المؤسسات الجزائرية- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر 2014/2013.
37. لطفي شعباني، دور التحفيز الجبائي والإدخال البورصي في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع دراسة حالة الجزائر فترة 2005-2011، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 3، 2014/2013.
38. لويذة بهاء، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، دراسة حالة القطاع السياحي في الفترة 2005، 2015، السنة الجامعية 2017/2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
39. ليلى ماديو، دور عملية تحويل الفواتير في تنمية التجارة الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2018.
40. محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية " دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة امحمد خيضر- بسكرة- الجزائر، 2016/2015.
41. محمد بوطلاعة، دور استراتيجية المؤسسة في تحقيق الميزة التنافسية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم، المركز الجامعي العربي بن مهدي-أم البواقي- الجزائر، 2008/2007.
42. محمد حسين الرصابي، صيغة للتأجير التمويلي دراسة تطبيقية على الاقتصاد اليمني في فترة 2005-2015، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، 2014.
43. محمد رزاق، مدى توافق النظام المحاسبي مع المعايير المحاسبية الدولية في معالجة عقود التأجير التمويلي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2015/2014.
44. محمد شعبان، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال -، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2010/2009.
45. محمد عبد الفتاح محمد سميح، واقع التمويل في المشروعات الصغيرة: دراسة ميدانية محافظه سلفيت، رسالة ماجستير، القدس، فلسطين، 2012.
46. مصطفى تركي حومد الجوراني، آثار عقد الفاكوتورينغ (عقد شراء الديون التجارية) في التشريعين الاردني والعراقي، دراسة مقارنة، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط، 2015.

47. مليكة مفداد، إدارة الجودة الشاملة كأداة لنجاحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة تحديات المنافسة دراسة حالة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2018/2017.

48. نصيرة علاوي، اليقظة الإستراتيجية كعامل للتغيير في المؤسسة "دراسة حالة مؤسسة موبيليس"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، مدرسة الدكتوراه: إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011/2010.

49. هشام بن الشيخ، الاعتماد الإيجاري للعقارات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: قانون خاص كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم القانونية والإدارية لجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 06 جوان 2007.

50. هشام بن عزة، دور القرض الإيجاري "leasing" في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة بنك البركة الجزائري-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012 201.

51. ونيس محمد أحمد البرغثي، معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها "دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية"، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العليا "الماجستير" بقسم الحاسبة بكلية الاقتصاد- جامعة بنغازي، ليبيا، 2014.

52. يزيد محمد، أثر هيكل رأس المال في الأداء المالي للشركات "دراسة ميدانية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، قدمت هذه الرسالة لنيل درجة الماجستير تخصص إدارة الأعمال، جامعة دمشق، سوريا، 2016/2015.

53. يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.

ثالثاً: المقالات

1. ابراهيم منير الهندي، تأثير الوفورات الضريبية - تكلفة الإفلاس وتكلفة الاقتراض وعلى قيمة السوقية للمنشأة، المجلة العلمية، العدد الأول، كلية الاقتصاد، جامعة قطر، سنة 1990.

2. أحلام بوعبدلي، نزيهة مرسل، أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية دراسة حالة بنك سوستي جنرال الجزائر للفترة (2005-2014)، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 06، ديسمبر 2016.

3. أحمد بوراس، سماح صالح، قرض الإيجار كاستراتيجية للتمويل - دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب-، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 34-35، الجزائر، 2014.

4. أحمد حميدي، الاعتماد الإيجاري وسيلة تنمية متاحة في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. أ/ قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 17، جانفي 2017.

5. أحمد صكوشي، الخنساء مجدل، ريادة الأعمال الاستراتيجية كأحد تطبيقات الإدارة المعاصرة - دراسة تحليلية لنموذج ريادة الأعمال Model of strategic Entrepreneurship، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد: 01، 2019.

6. أحمد صديقي، وآخرون، تأثير الهيكل التمويلي على القرارات المالية للمؤسسة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 01، العدد 04، سبتمبر 2017.

7. اسحاق خرشي، إعادة التركيز الاستراتيجي لتحسين تنافسية ميادين النشاط الاستراتيجية للمؤسسات الصناعية الجزائرية استراتيجية مقترحة للمؤسسة الوطنية لصناعة المنظفات ENAD، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، جانفي 2016.

8. اعمر غزاوي، سلمى شهب، قرض الإيجار كبديل تمويلي حديث للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- تجارب عربية-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر- مجلة أداء المؤسسات الجزائرية - العدد 13-2018.

9. إلهام بكوش، طرفا عقد الاعتماد الإيجاري، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 48 ديسمبر 2017، المجلد ب

10. آليات وبرامج دعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 18، جوان 2008.
11. أيمن حسن الديراوي، أثر الثقافة التنظيمية في العلاقة بين الإدارة الاستراتيجية وأداء المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة، مجلة آفاق وعلوم الإدارة والاقتصاد، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، العدد: 04، 2018.
12. بحوصي مجدوب وآخرون، رأس المال الجريء الإسلامي: نموذج للتوفيق بين التمويل برأس المال الجريء والتمويل التشاركي الإسلامي، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد الثامن/ ديسمبر 2018، الجزائر، 2018.
13. بشيشي وليد وآخرون، أثر الهيكل المالي على المردودية التجارية دراسة تطبيقية للفترة 2010/2018، مجلة آفاق علمية- المجلد: 13 العدد: 01 السنة 2021.
14. بلال مرابط، سليمة طبائية، تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 6، جوان 2019، الجزائر.
15. بلقاسم عمر، كمال فايد، إمكانية نجاح تطبيق صيغة الاجارة الإسلامية كآلية شرعية لتمويل مشاريع تشغيل الشباب الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة cnac (دراسة تطبيقية على فرع البلدية)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 11 العدد 1، العدد 24- جوان 2020.
16. بوزيان الرحمانى هاجر، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاربة البطالة بالجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 10 – ردمد: 2335- 1608، جوان 2016.
17. تلخوخ سعيدة، تجربة الجزائر في دعم المقاولاتية، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10، العدد 4، 2021.
18. توفيق تمار، آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الناشطة في القطاع الفلاحي والنشاط غير الفلاحي في المناطق الريفية، القروض الفلاحية في ولاية المسيلة نموذجا، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 2، العدد 2، (2018) ص 330، 351، الجزائر.
19. جمال قدام، محمد زيدان، محددات اختيار الهيكل المالي للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر- دراسة قياسية للفترة 201 2013، "مجلة رؤى اقتصادية"، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، العدد 9، ديسمبر 2015.
20. جمعة محمود عباد، صديقي إياد الخصالوة، أثر التأجير التمويلي في ربحية البنوك التجارية والإسلامية في الأردن، المجلة العربية للإدارة، مج39 ع1 مارس (آذار) 2019، جامعة آل البيت، المملكة الأردنية الهاشمية، الأردن، 2019.
21. الحبيب مكاي، كريمة بابا حامد، البورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي جامعة المسيلة، العدد 02- سبتمبر 2017، الجزائر.
22. حسان الطاهر الشريف، بوزيان كريم، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في استهداف الاستثمارات المنتجة في الجزائر- ولاية الشلف- للفترة 201 2021 – دراسة حالة شركة فيل أسبي SARL FILES D'ACIER لصناعة الفولاذ العادي بالشلف، مجلة الاقتصاد والمالية (JEF) / المجلد 09 العدد 01 سنة 2023.
23. حفاظ زحل، عمر الشريف، أهمية التوجه نحو التمويل الإسلامي الأخضر (الصكوك الإسلامية الخضراء) لتعزيز التنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة ماليزيا، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الثاني، ديسمبر 2018، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
24. حمزة غربي، عمار فاروق غربي، دور الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل: قراءة إحصائية لتجربة دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 3، العدد 6، 2018، الجزائر.
25. حميدة زايد، زوينة مخلخل، مساهمة المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي، مجلة اقتصاد والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد الثالث، العدد الثاني، ديسمبر 2018.
26. حنان عياد، محمد حشماوي، قراءة حول صناعة الائتمان الإيجاري في الجزائر وسبل تطويره في ظل التجارب الدولية والتحديات، مجلة المدبر/ العدد 4، جوان 2017.

27. حيزية هادف، تمويل البنوك الإسلامية لعقود البناء والتشييد من خلال التمويل الإيجاري، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد:4، العدد:1، جانفي 2013.
28. خديجة خنيط، حبيبة حناش، الهيكل الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الأرصا للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 3، عدد خاص، أبريل 2020.
29. خديجة خنيط، حبيبة حناش، الهيكل والبرامج الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة أرسا للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد (3)، عدد (خاص) / أبريل 2020.
30. خير الدين داحو، سبع صبرينة، المعالجة المحاسبية والجباية لعقود الإيجار التمويلي في الجزائر- دراسة حالة مؤسسة SARL SAGEC، مجلة البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد:10 العدد 00، جوان 2022.
31. رحال- السعيد، فواد سامي براك، التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنوع الاقتصادي دراسة مقارنة بين مختلف البنوك العمومية بولاية أم البواقي، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع/العدد الثاني ديسمبر 2017، الجزائر.
32. رشيد حفصي، عبد الغفور دادن، رأس مال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد السادس: سبتمبر 2018، الجزائر 2018.
33. رشيد حفصي، وآخرون، العوامل المحددة للهيكل المالي في المؤسسات الخدمية المدرجة في بورصة الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة 2014-2016، مجلة رؤى اقتصادية جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد:8-العدد:2018،01.
34. رضوان عمار، دانيا ابراهيم غيا، نظريات الهيكل التمويلي وأثرها على قيمة المنشأة عرض وتحليل، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 40، العدد 6، 2018.
35. ريم بونواله، الشريف ربحان، الابداع والتميز في التمويل الأصغر الإسلامي قراءات في تجربة بنك الأمل اليمني، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 39، سبتمبر 2014، الجزائر.
36. زليخة بنحناشي، أهمية التمويل التأجيري وكيفية تطبيقه في بنك البركة الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، عدد 04، المجلد 25، الجزائر، ديسمبر 2014.
37. زهير بن دعاس، أمين عويسي، صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي- جامعة المسيلة، العدد الرابع، الجزائر.
38. زيتوني صابرين، التعاون الدولي في مجال تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دفا تر بوا دكس، العدد رقم 4، سبتمبر 2015.
39. ساسان نبيلة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، دراسات، العدد الاقتصادي، المجلد 6، العدد 2، جامعة الأغواط، الجزائر، جوان 2015.
40. سعاد شدري معمر، تفعيل استراتيجية الحوكمة للرقابة على التمويل الإسلامي، مجلة معارف، جامعة البويرة العدد: 23، ديسمبر 2017.
41. سعد علي حمود العنزي، مها عبد الكريم حمود الراوي، فلسفة تكوين قيمة منظمة الأعمال باتباع استراتيجيات لتنوع، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق 2013.
42. سفيان دلفوف، أثر محددات القرار التمويلي على قيمة الرفع المالي بالمؤسسة من وجهة نظر إسلامية: حالة عينة من المؤسسات المدرجة في السوق المالي الماليزي، مجلة اقتصاديات إفريقيا، المجلد 14 /العدد(19) 2018.
43. سليم جابو، نوال بن عمارة، نماذج مقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات إدارة الاستثمار الإسلامية، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية - عدد 07/ديسمبر 2017.

44. سليم جابو، نوال بن عمارة، نماذج مقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات إدارة الاستثمار الإسلامية، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية – عدد 07/ ديسمبر 2017.
45. سليم مجلخ ووليد بشيشي، محددات الهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة تحليلية قياسية باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 1 جوان 2019.
46. سهابلية نبيلة، بوكثير جبار، عناصر الهيكل المالي وأثرها على القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة ديون مجمع صيدال الجزائري (1999-2014)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس- المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة- جوان 2017.
47. صالح الواسعة زرارة، عقد الإيجار للأصول المنقولة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2012.
48. طالم علي، بلخير فريد، ضمان القروض كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة صندوق ضمان القروض (FGAR)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 3، ديسمبر 2018.
49. الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الواقع والمعوقات، حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11 لسنة 2011، الجزائر.
50. عادلة حاتم ناصح، عبد الخالق ياسين البدران، علاقة هيكل التمويل بربحية الشركة دراسة تطبيقية على عينة من شركات القطاع الصناعي، العلوم الاقتصادية، العدد السابع والثلاثون / المجلد العاشر/ تشرين الثاني 2014.
51. العايب ياسين، تحليل هيكل استئانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية دورية محكمة، المجلد 11، العدد 1 شعبان 1435هـ / يونيو 2014م.
52. عبد الجليل شارق، وآخرون، برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، العدد الثالث، ديسمبر 2012.
53. عبد الحق سعدي، محمد لمين علون، محمد لخضر صالح، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الشرعية، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد 02/ العدد 02-2020
54. عبد الحق يوسف نابتي، عقد الاعتماد الإيجار كوسيلة لتمويل الاستثمار في التشريع الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة، الجزائر، جوان 2019.
55. عبد الحق بوقفة، كمال رزيق، دور برامج سياسة التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI 2002-2012، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي- العدد السادس – المجلد الاول، 30-06-2013.
56. عبد الرجمان عبد القادر، حساني بن عودة، تقييم إستراتيجية الجزائر في تمويل وضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 2، جوان 2019.
57. عبد الله أحمد الدعاس، خالد جمال الجعازات، دور المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية – المجلد الرابع عشر- العدد الثاني 2014- الأردن.
58. عبد الوهاب دادن، تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي "الإسهامات النظرية الأساسية"، مجلة الباحث- عدد 04/ 2006.
59. عبد الوهاب دادن، الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الباحث، عدد: 07، 2009-2010، جامعة ورقلة، الجزائر.
60. العربي غويني، عادل مستوي، آلية تفعيل البورصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة بورصة الجزائر، مجلة المناجر، العدد 01، الجزائر.
61. عزوز مناصرة، التمويل بالاعتماد الإيجاري في مصرف السلام الجزائري، مجلة الباحث الدراسات الأكاديمية العدد التاسع، جوان 2016.

62. عقيل مجيد كاظم السعدي، عقد الايجار التمويلي (الليزنج)، مجلة أهل عليهم السلام، العدد الثامن، كلية القانون، جامعة كربلاء.
63. علي قابوسة، أثر هيكل التمويل على ربحية السهم العادي ومعدلات نمو الوحدات الاقتصادية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية- العدد الأول 2008، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2008.
64. عماد بوقلاشي، سمير كسيرة، الاعتماد الإيجاري كبديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 05-2014، الجزائر.
65. عماد زودة، التمويل التأجيري في الجزائر واقعة ومتطلبات تطويره، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس العدد الأول، جامعة أم البواقي، الجزائر، جوان 2018.
66. عمار زودة، معوقات نجاح قرض الإيجار في الجزائر ومرتكزات جعله بديلا تمويليا للمؤسسات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 09/العدد: 02 (2019).
67. عمر أقاسم، الشيخ ساوس، واقع ممارسة الإدارة الاستراتيجية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأدرار، مجلة الحقيقة، العدد 32، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2015.
68. عياش زبير، سميرة مناصرة، التمويل الإسلامي كبديل تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات العدد الثالث/ جوان 2016، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميله- الجزائر، 2016.
69. الغالي بن ابراهيم، رشدي محمد سلطاني، ملاءمة التمويل التأجيري المنتهي بالتمليك لحل مشكلة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، العدد 04، فيفري 2018.
70. فاطمة بن العايش، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية للحد من أزمة البطالة بالجزائر، الاستفادة من التجارب العالمية، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 3، العدد 6، ديسمبر 2018.
71. سارة سلامة فواضح، رامي حريد، مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد: 04/ العدد: 01 (2009).
72. فوزي عبد القادر رحاب، عبد الرزاق الطاهر الفراح، دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مجلة دراسات الانسان والمجتمع، العدد الثامن- جويلية 20.
73. فيروز حوت، عقد تحويل الفاتورة في القانون الجزائري، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، العدد 02/جوان 2018، الجزائر.
74. كربوش محمد، بلميمون عبد النور، الهيكل التنظيمي وفعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية - دراسة مقارنة بين المؤسسات الصغيرة الصينية ومثيلاتها الجزائرية، d'ECONOMIE et de MANAGEMENT، المجلد 13، العدد 02، جامعة ابو بكر بالقليد تلمسان، 2014.
75. لبنى معطى، أساليب وصيغ التمويل الإسلامية للمشاريع المصغرة بين النظرية والتطبيق، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2014.
76. لخضر خلاف بلولة، محمد أكرم، عقود الايجار التمويلي، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12(1) جوان 2017، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر، 2017.
77. ليلي بعناش، عقد الاعتماد الإيجاري، مجلة العلوم الانسانية، العدد 33- جوان 2010، الجزائر.
78. محمد البشير بن عمر، عبد اللطيف طيبي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، (كتوجه شامل مقارنة بين التمويل الوضعي والإسلامي)، مجلة رؤى اقتصادية، العدد الثالث ديسمبر 2012.
79. محمد حشماوي، حنان عياد، قراءة حول صناعة الائتمان الإيجاري في الجزائر وسبل تطويره في ظل التجارب الدولية والتحديات المحلية، مجلة المدبر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، - المدبر- العدد 4/ جوان 2017.
80. محمد حوة، سعد الله أبو القاسم، واقع الإدارة الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد 24 المجلد الثاني، بدون سنة.

81. محمد حولي، خالد ادريس، أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة- نماذج بورصة النيل المصرية وبورصة أترناكست الفرنسي-، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي- جامعة المسيلة- الجزائر، العدد 02- سبتمبر 2017.
82. محمد خالد العطار، أثر التأجير التمويلي على نجاح مسيرة العمل المصرفي الإسلامي، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، المجلد السادس- العدد الثالث- لندن، المملكة المتحدة، بدون سنة.
83. محمد رشدي سلطاني، الهاشمي بن واضح، المنظومة المؤسسية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المجلد 02، العدد 03-20-03-2017.
84. مختار بودالي، تقييم سوق الايجار التمويلي في الجزائر للفترة 2007-2013، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثالث (مارس 2016)، الجزائر.
85. مسعود أمير معيزة، نظرية ترتيب اختيار مصادر التمويل كمدخل لتفسير محددات التمويل بالقروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل ظروف عدم تماثل المعلومات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5، 2017.
86. مليك محمودي، نور الدين نوي، أثر الهيكل المالي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 2016/، الجزائر.
87. مليكة زغيب، دور وأهمية قرض الايجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 05، 2005.
88. منصف مقاويب، مستقبل التمويل الإسلامي في ظل الأزمات المالية العالمية التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي أنموذجاً، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد العاشر، بدون سنة.
89. ميشيل سعيد سويدان، وآخرون، أثر الفرص الاستثمارية على هيكل رأس المال -دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية- المجلة العربية للإدارة، مج 35 ع 1- يونيو /حزيران، 2015.
90. ميلود بورحلة، المعالجة المحاسبية الإيجار التمويلي حسب المرجعية المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي الجزائري، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد: 08- العدد: 04 (ديسمبر 2020).
91. نجمة بوفليسي، العوامل المحددة لهيكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية العدد 12-2016.
92. نور الدين أحمد قايد، آليات وبرامج دعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 18 جوان 2008.
93. النوي سيف الاسلام بلعابد، عبد المجيد قدي، مساهمة شركات رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الولايات المتحدة في الفترة (1980-2015)، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 47 جوان 2017، المجلد ب، الجزائر.
94. النوي سيف الاسلام بلعابد، واقع استثمارات شركات رأس المال المخاطر في رأسمال المؤسسات الصغير والمتوسطة الجزائرية خلال الفترة (1995-2016)، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 03/ العدد: 01(2019)، الجزائر، 2019.
95. هنادي عبد المنعم أحمد الأحمر، أثر مكونات هيكل رأس المال في القرارات التمويلية والاستثمارية بقطاع التأمين السوداني، أماراباك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 9، العدد 28، 2018.
96. هيبية بوعبد الله وآخرون، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق رأس المال المخاطر" تجربة الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الجزائر بدون سنة.
97. وسام عبد الحميد المعايطه، محددات الهيكل المالي: دراسة تطبيقية على شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة الممتدة بين (2010-2012)، مجلة المنارة، المجلد 26 العدد 1، 2020،

98. ياسين بابن مكي، الآثار الاقتصادية لعقد التاجير التمويلي، مجلة الخليج العربي المجلد 40، العدد 2، جامعة البصرة -مركز دراسات البصرة والخليج العربي، 2012.

99. ياسين توامي وآخرون، التجربة الجزائرية في تحليل قرار الاستثمار عن طريق الاعتماد الايجاري، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي- 33(02)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2007

100. يوسف عبد الكريم، بلال بوجمعة، أثر هيئات الدعم والمرافقة على التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار -دراسة قياسية لفترة 2002-2019)، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد: 07، عدد: 03، أكتوبر 2021.

رابعاً: المداخلات والملتقيات

1. أحمد عبد المولى الصباغ، هالة عبد الله الخولي، المحاسبة في شركات الأموال، جامعة القاهرة، كلية التجارة، قسم محاسبة، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلفين، 2017/2016.

2. أحمد فايد نور الدين، بن زاف لبنى، تطبيق مفهوم الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 6 و7 ديسمبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي الجزائر.

3. بعزیز سعيد، مخلوفي طارق، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 29، 30 أكتوبر 2017.

4. بلال رحاحلية، فرج شعبان، آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والتحديات، ملتقى وطني: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار اسعار المحروقات، جامعة 08 ماي 1945، قالمه، 25-04-2017.

5. بلعوج بلعيد، تأجير الأصول الثابتة كمصدر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، الجزائر 8-9 أبريل 2002

6. رحيم حسين، سلطان محمد رشدي، نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2006.

7. السعيد بريش، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، اشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أبريل 2006.

8. السعيد بريش، التمويل التاجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 22 نوفمبر 2006.

9. الشريف ريجان، بومود إيمان، بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- تسليط الضوء على فتح صحن بورصة الجزائر أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة تم الاطلاع عليها من الموقع الالكتروني <https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/2593/1/21.pdf> يوم 20/08/2020 على الساعة 20.38.

10. عاشور مزريق، محمد غربي، الانتماء الإيجاري كأداة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي الأول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مخبر العولمة واقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2006.

11. عبد الغني ديدان، هشام غربي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: من المرافقة الدولية إلى المرافقة الوطنية، الملتقى الوطن حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 19 ديسمبر 2013.

12. عبد الكريم الطيف، فاطيمة كوارد، سياسات وبرامج الدعم وأثرها على استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي الجزائر، يومي 6 و7 ديسمبر 2017.

13. كمال رزيق، محمد مسدور، صيغ التمويل بلا فوائد للقطاع الفلاحي، ملتقى دولي الاول حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، "بسكرة" الجزائر، يومي 22-23 أكتوبر 2002.

14. محمد براق، حمزة غربي، آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية، بعنوان آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، أيام 03/04/05 ماي 2011.

15. محمد حسسن الفطافطة، التأجير التمويلي في الدول العربية التجربة متطلبات التطوير، مكتبة النور، <https://www.noor->

16. مصطفى بالمقدم وآخرون، التمويل عن طريق الإيجار كاستراتيجية لتغيير العمل المصرفي، مداخلة في المؤتمر العلمي الرابع الريادة والإبداع: استراتيجيات الاعمال في مواجهة تحديات العولمة، يومي 15-16/03/2005، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، 2005.

17. يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، خصائص ومحددات الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، اشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أبريل 2006.

خامسا: الكتب الجماعية

1. أوبختي نصيرة، وآخرون، الاعتماد الإيجاري كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر-، كتاب جماعي حول: مستجدات نظام الاعتماد الإيجاري وطرق تفعيله كبديل تمويلي للمؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر 2018/2019.

2. بو عكة كاملة، بوخرص عبد الحفيظ، النظام القانوني لعقد الاعتماد الإيجاري في التشريع الجزائري، كتاب جماعي حول: مستجدات نظام الاعتماد الإيجاري وطرق تفعيله كبديل تمويلي للمؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر 2019.

3. سماح طلحي، أمال بوسمينة، عبد القادر عوادي، واقع تطبيق نظام الاعتماد الإيجاري في الجزائر، كتاب جماعي حول: مستجدات نظام الاعتماد الإيجاري وطرق تفعيله كبديل تمويلي للمؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي الجزائر، 2019.

4. محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منشورات جامعة 7 أكتوبر ليبيا، ليبيا، 2010.

5. نجيمة علاق، مزايا تقنية الاعتماد الإيجاري كوسيلة بديلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كتاب جماعي حول: مستجدات نظام الاعتماد الإيجاري وطرق تفعيله كبديل تمويلي للمؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر 2018/2019.

6. ياسمينة عما مرة، وآخرون، مدى تطبيق الاعتماد الإيجاري كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كتاب جماعي حول: مستجدات نظام الاعتماد الإيجاري وطرق تفعيله كبديل تمويلي للمؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر 2018/2019.

سادسا: الأوامر والمراسيم

1. الأمر 20/62 الصادر في 1962/08/21 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، والمرسوم رقم 02/62 الصادر في 1962/10/22 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة، والمرسوم رقم 38/62 الصادر في 1962/ 11/ 22 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة.

2. الأمر 06-96 المؤرخ في 3 جوان سنة 1996، الذي يحدد كفاءات تأسيس شركات الاعتماد الإجاري وشروط اعتمادها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 66، الصادر بتاريخ 3 نوفمبر 1996.
3. الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 52، الصادر بتاريخ 27 أوت 2003.
4. الأمر رقم 09-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بالاعتماد الاجباري، الجريدة الرسمية، العدد 03 المؤرخ في 14 جانفي 1996.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أوت، 2001.
6. الدليل الجبائي للتسجيل، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017.
7. القانون 9 21 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991، المتضمن المخطط الوطني لسنة 1992، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 65.
8. القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 16، الصادرة بتاريخ 15/04/1990 المعدل.
9. القانون رقم 09-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 3، الصادر بتاريخ 14 جانفي 1996.
10. المادة 02 من الأمر 09-96 المتعلق بالقرض الإجاري، الجريدة الرسمية، العدد رقم 03، 14/01/1996.
11. المادة 9-23 المعدلة والمتممة بموجب المادة 17 من قانون المالية لسنة 2008، قانون الضرائب والرسوم على رقم الأعمال، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية طبعة 2021.
12. المادة 04 من الأمر رقم 09-96 المتعلق بالقرض الاجباري، الجريدة الرسمية، العدد رقم 03، 14/01/1996.
13. المادة 108 المعدلة بموجب المادة 18 من قانون المالية لسنة 2020، طبعة 2021.
14. المادة 11 من قانون المالية لسنة 2001، المؤرخ 23 ديسمبر 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 80، الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 2000.
15. المادة 112 و 113، قانون المالية لسنة 1996 المؤرخ في 31 ديسمبر 1995، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 82، 1995.
16. المادة 116 من من قانون النقد والقرض 10-90، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 16، الصادر في 18 أبريل 1990.
17. المادة 173-4 و 5 المحدثتان بموجب المادة 10 من قانون المالية لسنة 2008، قانون الضرائب والرسوم المماثلة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، طبعة 2021.
18. المادة 2 من قانون رقم 12 0 المؤرخ في 19 يوليو 2001، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 38، الصادر بتاريخ 21 يوليو 2001.
19. المادة 220 من قانون المالية 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد المؤرخ في
20. المادة 38 المعدلة بموجب المادة 31 من قانون المالية الخاص لسنة 2017، قانون الرسوم على الرقم الأعمال، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، 2017.

21. المرسوم التنفيذي رقم (02-373) المتضمن إنشاء صندوق ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 11 نوفمبر 2002، العدد: 74، المادة رقم (01).

II-المراجع باللغة الاجنبية

1. Agence pour la création d'entreprise (APCE), **Créer ou reprendre une entreprise**, 25eme Edition, Editions d'organisation, paris, France, 2012.
2. Alain Capiez, **Elément de gestion financière**, 4^{eme} édition, Massonc Paris, 1995.
3. Bakhta - Kies, **leasing: définition en mise en oeunres**, thèse de post graduation spécialisé en banque, Ecole supérieure de commerce, Alger, 1998.
4. Bdl. dz/ arabe/invetissement.html.
5. Brander J A et T R Lewis, **Oligopoly and financial Structure: The limited Liability**, American Economic Review, Vol76, 1986.
6. Bressy, G. C. Konkuyt, **économie d'entreprise**. 8^{eme} édition, paris, Dalloz, 2006, P: 25.
7. CLEO. Canadian, **France leasing association lease education an-line**, September, 2010.
8. Dubois Michel, **les déterminants du niveau d'endettement des entreprises: les théories à l'épreuve des faits**, Economie sociale, N:6, 1987.
9. Farouk Bouyacoube, **l'entreprise et le financement bancaire**, édition casbah alger,2001.
10. Fatimata. LY-BARO, Structure Financières de L'entreprise, Economica, Paris, 2002.
11. Frank, M. & Goyal, **V Working paper: Tradeoff and Pecking Order Theories**, Preliminary. Final version to appear in B. Espen Eckbo (ed.), Handbook of Corporate Finance: Empirical Corporate Finance (Handbooks in Finance Series, Elsevier: North Holland) (2005).
12. Gitman L & Chad J, **Managerial Finance**, Manufactured in the United States of America, 2012.
13. Helfer jp, Kalika M ET ORSONI-2000-: **Management strategie et organisation**, ed, vuibert paris, 3eme ed.
14. Israel R, Capital Structure and the Market for Cotrol "**The Defensive Role of Debt Financing**", Journal of Finance, Vol 46, N 04, 1991.
15. Les cahiers du MECAS Décembre 2013.
16. Michael Porter, **L'avantage Concurrentiel**, Dunod, Paris, France, 1999.
17. Patra Kaunakar, **Accounting and Finance for Managers**, Srup and sons, New Delhi, 2006.
18. Pierre Vernimmen, **Finance d'entreprise: logique et politique**, Dalloz, 7^{eme} édition, Paris, France , 2009.
19. Pascal philippoian, **le crédit -bail et le leasing**, SE FI, 1998, Montréal (Québec), P :76
20. Smaili nabila, **pratique du credit bail, analyse de la situation algerienne**, mémoire de magister, faculté des sciences economi- ques et de gestion et de gestion et de science commerciales, université mouloud mammeri, tiziouzou, algerie, 2011.
21. St-pierre Josée, **La gestion financière des PME Théories et pratiques**, PUQ, Québec, 1999.
22. Titman, S., Wessels, R., 1988. **The determinants of capital structure choice**. Journal of Finance 40, 1-19. March.